انعكاسات الذكاء الاصطناعي على الشركات والأعمال التجارية وتسوية المنازعات:
(دراسة تحليلية مقارنة بين سلطنة عُمان والكويت)

The Impact of Artificial Intelligence on Businesses, Companies, and Dispute Resolution:
(A Comparative Analytical Study between the Sultanate of Oman and Kuwait)

د. ناصر بن أحمد بن مبارك السعدي

أستاذ القانون التجاري المساعد، الجامعة العربية المفتوحة، (سلطنة عُمان)

Nasser.s@aou.edu.om

ORCID: https://orcid.org/0009-0003-0383-5118

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.4.2.2026260

تاريخ الاستلام: 2025-06-03 تاريخ المراجعة: 2026-04-05 تاريخ القبول: 2026-04-08

الملخص

شهدت كل من الكويت وسلطنة عُمان في السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الشركات والمتاجر الإلكترونية، وذلك من خلال ربط الأنظمة التجارية بمنصات الذكاء الاصطناعي عبر تقنيات الربط البرمجي (API)، بما يسهم في تسريع تبادل البيانات وتعزيز كفاءة العمليات، مثل: خدمة العملاء، وتحليل البيانات، ودعم اتخاذ القرار.

ومع التوسع المتوقع لاستخدام هذه التقنيات في قطاعات حيوية كالنقل والتعليم والصحة، تبرز إشكاليات قانونية مهمة تتعلق بتحديد المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتكييف القانوني لهذه الأنظمة، ومدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية والتجارية في مواجهتها.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى كفاية الإطار القانوني القائم في كل من الكويت وسلطنة عُمان لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التجاري، وبيان الحاجة إلى تطوير تشريعي أو قضائي يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المتعاملين.

كما يعتمد البحث المنهج التحليلي والمقارن لبعض الانعكاسات من خلال تحليل بعض النصوص القانونية والتطبيقات العملية في البلدين كليهما، وصولًا إلى اقتراح حلول تسهم في تحسين آليات تسوية المنازعات التجارية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: المتاجر الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية القانونية، الأنظمة التجارية، تسوية المنازعات.

Abstract

Both Kuwait and the Sultanate of Oman have witnessed, in recent years, a significant expansion in the use of artificial intelligence technologies within companies and e-commerce platforms. This has been achieved through integrating commercial systems with AI platforms via Application Programming Interfaces (APIs), thereby accelerating data exchange and enhancing operational efficiency in areas such as customer service, data analysis, and decision-making support.

With the anticipated expansion of these technologies into vital sectors such as transportation, education, and healthcare, important legal challenges emerge, particularly concerning the determination of liability for damages caused by AI systems, the legal characterization of these systems, and the adequacy of traditional rules of civil and commercial liability in addressing such challenges.

This study aims to examine the extent to which the existing legal frameworks in both Kuwait and the Sultanate of Oman are sufficient to regulate the use of artificial intelligence in the commercial sector, and to identify the need for legislative or judicial developments that ensure a balance between promoting innovation and protecting stakeholders.

The research also relies on both analytical and comparative approaches to examine certain implications by analyzing selected legal texts and practical applications in both countries, with the aim of proposing solutions that contribute to improving mechanisms for resolving commercial disputes related to the use of artificial intelligence.

Keywords: e-commerce, artificial intelligence, legal liability, commercial systems, dispute resolution.

المقدمة

لم يعد اعتماد المؤسسات والشركات على الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها ومنتجاتها للجمهور أمرًا مستقبليًا؛ بل أصبح واقعًا تعيشه الدول بدرجات مختلفة حسب خططها الإستراتيجية وقدراتها الفنية، كما لم يعد حصول هذه المؤسسات على تقنيات الذكاء الاصطناعي خيارًا تكميليًا؛ بل ضرورة تنافسية تفرضها طبيعة التحول الرقمي المتسارع عالميًا.

وفي هذا البحث تمّ تسليط الضوء على كل من سلطنة عُمان والكويت لتمثيلهما نموذجين خليجيين متقاربين اقتصاديًا وتشريعيًا، مع تبنيهما إستراتيجيات واضحة في الذكاء الاصطناعي، ما يتيح إجراء مقارنة تحليلية لقياس انعكاساته على بيئة الأعمال في كل منهما، حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في دمج هذه التقنيات داخل الشركات والمتاجر الإلكترونية والقطاعات الخدمية، بما يعكس توجهًا إستراتيجيًا نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، ودعم الاقتصاد الرقمي.

وبالطبع يترتب على هذه الحالة الجديدة وغير المسبوقة آثار قانونية وإشكاليات وتحديات لم تكن موجودة من قبل، وينتج عنها كثير من المنازعات التي تنجم عن كون أنظمة الذكاء الاصطناعي تتطور اعتمادًا على التعلم من أخطائها، وهذه الأخطاء تنتج عنها منازعات قانونية حديثة ومستجدة وغير مسبوقة، تتطلب تسوية اتفاقية، أو حسمًا قضائيًا يحقق اليقين القانوني حول الحقوق والمعاملات المتنازع عليها.

إشكالية البحث

يطرح الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في إدارة المؤسسات التجارية والشركات تحديات جديدة تتعلق بطبيعة تقديم خدماتها ومنتجاتها للجمهور، والموقف القانوني للشركات والمؤسسات التجارية وتسوية منازعاتها الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الأمر الذي يثير تساؤلًا حول **مدى قدرة الأطر القانونية والتنظيمية الحالية في الكويت وسلطنة عُمان على معالجة الآثار القانونية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشركات والأعمال التجارية، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية وتسوية المنازعات التجارية؟ ومعرفة مدى القدرة على مواكبة هذه التطورات التقنية وضمان التوازن بين الابتكار والحماية القانونية؟**

أهمية البحث

1. معرفة واقع تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في كل من مؤسسات وشركات سلطنة عُمان والكويت.
2. معرفة أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات.
3. تعزيز وتطوير إستراتيجيات فاعلة للتحول الرقمي.
4. معرفة أبرز التحديات والفرص التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في مجال الذكاء الاصطناعي.

أهداف البحث

1. بيان طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي في الشركات والمتاجر الإلكترونية.
2. تحليل الآثار القانونية المترتبة على هذا الاستخدام.
3. دراسة مدى كفاية القواعد العامة في المسؤولية المدنية والتجارية.
4. مقارنة موقف كل من الكويت وسلطنة عُمان في التعامل مع هذه المسائل.
5. تقييم أثر الذكاء الاصطناعي على تسوية المنازعات التجارية.
6. اقتراح تصور قانوني يحقق التوازن بين دعم الابتكار وحماية المتعاملين.

منهجية البحث

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسة وتحقيق الأهداف المرسومة لهذه الورقة البحثية اعتمد البحث استخدام المنهج التحليلي، مع اجراء مقارنة بين الانعكاسات العملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة الشركات والتجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان والكويت، لهدف تحديد أوجه القصور في الأطر القانونية الحالية واقتراح حلول تشريعية مناسبة، مع دراسة اثار استخدامه في تسوية المنازعات.

نطاق البحث

النطاق الموضوعي: يتمثل في دراسة وتحليل الآثار القانونية المترتبة على استخدام المؤسسات التجارية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها أو منتجاتها، وما يترتب على ذلك من إشكاليات قانونية، مع بيان مدى كفاية النصوص القانونية الحالية، والحاجة إلى استحداث تنظيم قانوني ملائم.

النطاق المكاني: يقتصر هذا البحث على كلٍ من دولة الكويت وسلطنة عُمان.

النطاق الزماني: يقتصر البحث على الفترة الحديثة المرتبطة بتزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال التجاري خلال السنوات الأخيرة.

خطة البحث

قسمت هذه الدراسة الى مبحثين

المبحث الأول: واقع ومستقبل خدمات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكويت وسلطنة عُمان.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال التجاري.

المطلب الثاني: واقع استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي في الكويت وسلطنة عُمان.

المطلب الثالث: مستقبل خدمات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكويت وسلطنة عُمان.

المبحث الثاني: الآثار القانونية لاستخدام خدمات الذكاء الاصطناعي في الشركات وتسوية المنازعات.

المطلب الأول: الآثار القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات والمنتجات.

المطلب الثاني: المبادئ القانونية المنظمة للمسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي على الشركات وتسوية المنازعات التجارية.

المبحث الأول

واقع ومستقبل خدمات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكويت وسلطنة عُمان

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال التجاري

زادت التطورات المتلاحقة في علوم الحاسوب وبرمجياته خلال السنوات العشرين الأخيرة بسرعة فائقة عن باقي التطورات في العلوم الأخرى، ومن التطورات الكبيرة والحديثة في البرمجيات ما يطلق عليه "الذكاء الاصطناعي الذي يعد أحد التقنيات الحديثة، ويشهد الذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي تطورًا كبيرًا لتعدد استخداماته في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني. ومن المتوقع أن تنمو استخداماته في مختلف القطاعات مع ارتفاع عدد الشركات التي تستثمر فيه خاصة في ظل متطلبات عصر التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

يطلق هذا التعبير على مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية، والتي يمكن أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء الإنسان بالذكاء الاصطناعي، والتي تسمح بالقيام بعمليات استنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب.[1]

وقد تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي، وإن تكاد جميعها تشترك في معنى متقارب، ومن هذه التعريفات، أن **الذكاء الاصطناعي هو:**

محاكاة عمليات الذكاء البشري بوساطة أنظمة الحاسوب، بما يشمل التعلم والاستدلال واتخاذ القرار، كما يشير إلى قدرة هذه الأنظمة على حل المشكلات المعقدة بطريقة تحاكي التفكير الإنساني.[2]

"حلول معتمدة على الحاسب الآلي للمشكلات الأكثر تعقيدًا من خلال عمليات تطبيقية تماثل عملية الاستدلال الإنساني".[3]

---

[1]. د. رأفت محمد العوضي، د. ديمة فائق أبو لطيفة: تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ الحوكمة، بحث منشور على شبكة الإنترنت ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال (ICITB 2020)، جامعة غزة، ص 2.

[2]. Stuart Russell & Peter Norvig ،Artificial Intelligence : A Modern Approach ،Pearson Education نيوجيرسي، الطبعة الثالثة، (2010)، ص 1-5.

الفرع الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة التجارية والمتاجر الإلكترونية

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مهمة تعتمد عليها الشركات والمتاجر الإلكترونية في تطوير أعمالها وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين. حيث تُستخدم هذه التقنيات في تحليل البيانات الضخمة المتعلقة بسلوك العملاء واهتماماتهم، ما يساعد الشركات على فهم احتياجات السوق، واتخاذ قرارات تجارية أكثر دقة.

كما تسهم هذه التقنيات في تطوير المنتجات المناسبة للعملاء بناءً على عمليات البحث أو الشراء السابقة، بالإضافة إلى استخدام برامج الدردشة الآلية لخدمة العملاء والرد على الاستفسارات بشكل سريع. وتُستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي كذلك في إدارة المخزون، والتنبؤ بالطلب على المنتجات، وتحسين عمليات التسويق الرقمي، وقد أدى استخدام هذه التطبيقات إلى زيادة كفاءة العمليات التجارية، وتحسين تجربة المستخدم في المتاجر الإلكترونية، فضلًا عن تعزيز القدرة التنافسية للشركات في بيئة التجارة الرقمية المتنامية.

وتعرف المتاجر الإلكترونية بأنها منصات رقمية تُستخدم لعرض وبيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، حيث تُمكّن المستهلكين من تصفح المنتجات، وإتمام عمليات الشراء والدفع إلكترونيًا دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في موقع البائع.[4]

ولتوضيح ماهية التجارة الإلكترونية يقتضي الحديث عن تعريفها، وخصائصها وأهم مميزاتها، والعوامل التي ساعدت على نموها ومتطلباتها الضرورية وعقودها، ومعوقاتها ومخاطرها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: تعريف التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية من الأشكال الحديثة للتجارة، والتي يعود الفضل الكبير في تحقيق وجودها وانتشار تطبيقاتها إلى الأدوات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالتجارة الإلكترونية عبارة عن

---

[3]. د. أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب, (2009)م، ص 274.

[4]. Laudon, K. C., & Traver, C. G. E-commerce : Business, Technology, Society (16th ed.). Pearson. (2021).

استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممثلة في أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة للقيام بمختلف الأعمال.[5]

ومصطلح التجارة الإلكترونية أو ما يعرف بالإنجليزية (Electronic Commerce) ويرمز له اختصار (E-Commerce) من المصطلحات الحديثة التي صاحبت الثورة التكنولوجية والتقدم الرقمي، وحظيت باهتمام أكثر من الباحثين والمختصين، فضلًا عن الجهود الرسمية للدول في تنظيم قواعد هذه التجارة.

وقد عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) التجارة الإلكترونية بأنها: مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج، وتوزيع، وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية".[6]

ويمكن تعريفها أيضًا: بأنها إنجاز الأعمال المرتبطة بنشاطات تجارية من خلال صيغة إلكترونية باستخدام التقنيات المتطورة التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات بدءًا من تبادل المعلومات إلكترونيًا، مرورًا بمجمل عمليات البيع، الشراء، التسويق، تقديم الخدمات والمعلومات، وصولًا إلى إبرام العقود والتسويات المالية بالوسائل التي توفرها هذه التجارة.[7]

ثانيًا: خصائص التجارة الإلكترونية وأهم ميزاتها

تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها عن أنماط التجارة التقليدية، وهو ما يستدعي وجود تنظيم قانوني خاص بها، يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشئت من أجلها، ونوجز أهم خصائص ومزايا التجارة الإلكترونية فيما يلي:

1. غياب العلاقة المباشرة بين طرفي العقد الإلكتروني في التجارة الإلكترونية؛ ذلك أن التجارة الإلكترونية تعتمد التقنيات الحديثة المتطورة، حيث يتم تلاقي طرفي المعاملات التجارية من خلال شبكة الاتصال، من خلال مجلس عقد افتراضي؛ وليس مجلس حقيقي كما في المعاملات التقليدية،

---

[5]. سمية دميش، التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، (2010) م، ص 16.

[6]. عبد الفتاح بيومي حجازي: النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية دار الفكر الجامعي الإسكندرية, 2002 ص 39.

[7]. إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. (2007) ، ص 79.

فيتم الاتصال بين طرفي المعاملة التجارية الإلكترونية عبر أجهزة الحاسوب أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة عبر الرسائل الإلكترونية.[8]

2. عدم وجود مستندات ورقية للمعاملات التجارية لإثبات المعاملات وإتمامها؛ بل تتم بوسائل إلكترونية ذات تقنية عالية بدءًا من تبادل البيانات عبر البريد الإلكتروني بين المتعاملين، أو التفاوض التجاري، أو إصدار الفواتير إلكترونيًا، وحتى التعاملات المصرفية الإلكترونية، والمتابعة الإلكترونية لعمليات التعاقد وتنفيذ الصفقات وغير ذلك. وهذه الوسائل تعد السند القانوني لإثبات المعاملة التجارية أو العقد التجاري الإلكتروني وهو ما يتطلب تشريعات قوانين خاصة بها لغرض حمايتها.[9]
3. الاعتماد على ركائز (وسائط) إلكترونية في تنفيذ المعاملات؛ حيث إن العمليات كافة تتم بين طرفي المعاملة إلكترونيًا، دون أية وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملات من خلال وسيط إلكتروني.

ويقصد به جهاز حاسب آلي (كمبيوتر) متصل بشبكة الإنترنت، ويوجد لدى طرفي العقد، يتولى إتمام المعاملات التجارية بين أطراف العقد في مراحلها كافة.[10]

4. السرعة في إنجاز الأعمال التجارية والاقتصاد في النفقات؛ حيث لا تتجاوز في الكثير من معاملاتها ضغطة زر على جهاز الحاسب الآلي، ومن ثم فإن السرعة في التعاقد والتنفيذ من السمات البارزة في التجارة الإلكترونية ويرتبط بذلك الإنجاز والاقتصاد في النفقات أيضًا.[11]

---

[8] د. أبو العلا علي النمر: المشكلات العملية والقانونية في التجارة الإلكترونية، مؤلف منشور على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت", موقع كتب عربية ص –22 أ سمير برهان إبرام العقد في التجارة الإلكترونية، بحث منشور ضمن مؤلف الجوانب القانونية للتجارة القانونية، مجموعة مؤلفين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (2003) م، ص 99.

[9] أ. هيثم عبد الله سلمان: أهمية التجارة الإلكترونية ومعوقاتها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الاقتصاد الخليجي، العدد 24 لسنة (2013)، ص11.

[10] د. أحمد عبد الله العوضي: العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، بحث منشور بمجلة الاقتصاد والمجتمع. مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع – جامعة منتوري قسنطينة، العدد6، (2010)، ص 169.

[11] الحنمي، فهمان مجاهد حسن، أحكام التجارة الإلكترونية وفقًا للقواعد العامة في الشريعة الإسلامية، مجلة القلم، العدد 13، (2019)، ص 133.

5. انسياب البيانات والمعلومات بصورة مباشرة وسريعة من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق بين الجهات المشتركة في العملية التجارية بكفاءة وفاعلية.
6. الطابع الدولي للتجارة الإلكترونية؛ حيث لا تفصل بين المتعاملين أية حدود جغرافية أو مكانية، كما أصبحت جميع أسواق العالم مفتوحة أمام الجميع، فهذه التجارة ليست حبيسة مكان معين أو دولة معينة، لاعتمادها على تقنيات حديثة.[12]
7. تحقق التجارة الإلكترونية عدة مزايا أهمها: تقديم خدماتها بشكل مستمر على مدار ٢٤ ساعة يوميًا طوال العام ومن أي مكان، لاستمرارية العمل دون انقطاع، كما أنها تتيح للعميل حرية الاختيار من خلال عرض كامل تفاصيل ومواصفات السلع، ليختار من بينها بكل حرية، فضلًا عما تحققه للمستهلك من إمكان الحصول على المنتجات والخدمات بثمن أقل، عبر مقارنات سريعة ومفاضلات بين السلع المعروضة، ومن ثم تحقيق رضا العملاء من خلال ما يتاح للعميل من إمكان تلقي معلومات تفصيلية بشأن أية سلعةٍ ما في ثوان معدودة.

ثالثًا: أهمية التجارة الإلكترونية والعوامل التي ساعدت على نموها:

من المزايا التي تحسب لشبكة الإنترنت؛ أنها وضعت ما يقرب من مائتي دولة في العالم في حالة اتصال دائم، ومرجع ذلك أن البيانات والمعلومات التي يتم إدخالها أو تحميلها على الشبكة تنتشر في ثوان معدودة في كل الدول المرتبطة بالشبكة بحيث يتاح لأي مستخدم الدخول إلى هذه المعلومات والبيانات. ويترتب على ذلك أن العقود التي تتم عبر الإنترنت تتسم بالطابع الدولي.[13]

ومن ثم فإن التجارة الإلكترونية مهمة من حيث كونها نشاطًا تجاريًا عالميًا يختصر المسافات ويتيح التفاوض عبر الدول مهما ابتعدت عن بعضها، ولا نقصد بذلك أنها تجارة دولية فقط؛ وإنما هناك تجارة إلكترونية محلية تتم داخل الدولة الواحدة، غير أن السمة الغالبة هي عالمية أو دولية النشاط التجاري الإلكتروني.

[12]. أبو العلا علي أبو العلا النمر، المشكلات العملية والقانونية في التجارة الإلكترونية، القاهرة، (2006)، ص 24.

[13]. د. أبو العلا علي النمر، مرجع سابق، ص 26.

حيث ينتشر هذا النوع من التجارة في العالم بأسره، وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية التي من شأنها إتاحة الفرصة أمام المتعاملين بالتجارة الإلكترونية للقيام بأعمالهم التجارية مهما اختلفت جنسيات دولهم، فضلًا عن كونها تجارة متطورة تناسب متغيرات العصر.[14]

ويمكن القول بأن أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة للمنشآت والمؤسسات التي تستخدمها، تتمثل في تقليل المخزون من البضائع من خلال تنظيم الإنتاج ليواجه الطلبات المتوقعة وأوامر الشراء، وضغط حجم الأوراق والأعمال المكتبية باستخدام الحاسب الآلي في تخزين المعلومات ومراقبة الإنتاج وأعمال المخازن وتوفير السجلات والدفاتر التجارية، وكذلك الربط بين أجهزة وفروع المؤسسات المختلفة بأقل تكلفة.[15]

وقد ساعد على انتشار التجارة الإلكترونية في الحاضر، وما ينتظر أن تكون عليه خلال المستقبل القريب، عدة عوامل أهمها: التوسع في استعمال النقود البلاستيكية (بطاقات الائتمان)، والتطور الكبير في استخدام الحاسبات وبرامجها، واتساع شبكة الاتصالات الدولية "الإنترنت ".[16]

رابعًا: المتطلبات التشريعية للتجارة الإلكترونية

معظم التشريعات الحالية في مختلف الدول، وضعت في ظل نظام تجاري تقليدي؛ ومن ثم لم تعد صالحة لمواكبة التطور التقني في أنظمة التجارة الإلكترونية. ولذلك يجب تعديل القواعد القانونية بما يتناسب مع الطبيعة التقنية والتكنولوجية للتجارة الإلكترونية؛ لأن المشكلة الحقيقية للتجارة الإلكترونية تكمن في عدم قدرة القانون على مسايرة التكنولوجيا الجديدة؛ إذ توجد منطقة فراغ تشريعي شاسعة في مجال التجارة الإلكترونية بسبب عدم قدرة القانون على التجاوب مع الاحتياجات الضرورية التي تولدها معطيات هذه التجارة.

خامسًا: الطبيعة القانونية لعقود التجارة الإلكترونية

هي عقود إلكترونية تبرم عن بعد لعدم تلاقي طرفي التعاقد في مجلس عقد حقيقي؛ وإنما في مجلس عقد افتراضي يتم عن بعد، ويعد من العقود الحديثة التي ظهرت بظهور شبكة الاتصالات الدولية، وقد أصبح استخدامه يتزايد بشكل كبير في إنجاز مختلف المعاملات وإبرام الصفقات عن بعد.

---

[14] د. بسام شيخ العشرة، د. حنان مليكة: التجارة الإلكترونية من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا, (2018)م. ص9.

[15] سمير برهان، التجارة الإلكترونية: المفهوم والتطبيقات القانونية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، (2010)، ص 102.

[16] سمير برهان، المرجع السابق ص 100.

والعقد الإلكتروني هو الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسيلة إلكترونية كليًا أو جزئيًا، أصالة أو نيابة،[17] ولا يخرج في أركانه وشروط صحته عن العقد التقليدي، بوصفه يوافق الإيجاب والقبول بخصوص عرض مبيعات وخدمات عبر الشبكة الدولية للاتصالات باستعمال وسائل سمعية بصرية، ويتفق في تركيبه وتوفر أركانه وأنواعه ومضمونه مع المفهوم التقليدي للعقد، ومن ثم لا تستبعد الأحكام الواردة في النظرية العامة للالتزام بوصف العقد كتلاقي إرادتين لإحداث أثر قانوني معين،[18] ولا تخرج الكيفية التي يبرم بها العقد الإلكتروني عن نطاق القواعد العامة لنظرية العقد التي حددها القانون المدني.

سادسًا: عيوب التجارة الإلكترونية ومخاطرها وتحدياتها

على الرغم من المزايا العديدة للتجارة الإلكترونية، والتي تمت الإشارة إلى بعض منها؛ إلا أن لهذا النوع من المعاملات التجارية عيوبًا ومخاطر وتحديات منها ما يلي:

فمن عيوب هذه التجارة: عدم قدرة المشتري على رؤية السلعة أو فحصها والتأكد من سلامتها قبل طلب شرائها، واحتمال طلب سلع محظور استيرادها أو تداولها أو بيعها في الأسواق المحلية، ما يظهر صعوبة في تصريفها، وبالتالي ضياع أموال مستورديها، وكذلك عدم القدرة على التحقق من شخصية المتعاقدين، وما قد يثيره ذلك من مشكلات، وإمكان حدوث تلاعب ببيانات النسخ الأصلية الخاصة بطلبات الشراء، أو استخدام بطاقات ائتمان مزيفة، واحتمالية إفشاء أسرار العملاء وبياناتهم الشخصية.[19]

كما أن التجارة الإلكترونية تثير عدة مشكلات وتحديات قانونية رئيسة تشمل مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات عبر الحدود، نقص آليات حل المنازعات المناسبة، مخاطر انتهاك حقوق المستهلك والاحتيال، مشكلات في ضمان أمن البيانات والتعامل مع الاختراقات، وكذلك صعوبات الإثبات الإلكتروني في المعاملات التجارية الرقمية.[20]

---

[17] د. ماجد محمد سليمان أبا الخيل: العقد الإلكتروني، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون المملكة العربية السعودية، الرياض، (2002) م، ص18.

[18] د. أحمد عبد التواب محمد بهجت، إبرام العقد الإلكتروني دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، (2009) م، ص 17.

[19] إيمان العاني، مرجع سابق، ص 85.

[20] Wulandari S., L., Swandari, S., Mahardika, S. G., & Prayudha, T. A. Legal Protection for Consumers in E-Commerce Transactions : Challenges and Solutions in the Digital Era. Journal of Online Market, 2(1). (2025).

وأما عن المخاطر التي تتعلق بالتجارة الإلكترونية فهي تواجه مجموعة من المخاطر من أهمها الاعتداء على الملكية الفكرية وصعوبة حماية الحقوق القانونية للمؤلفين والمنتجين في البيئة الرقمية، ما يستدعي تعزيز الأطر القانونية والتشريعات لحماية هذه الحقوق والتعامل مع الانتهاكات.[21]

وتتمثل أهم معوقات التجارة الإلكترونية وتحدياتها في عدم كفاية التشريعات القانونية المنظمة لها على مستوى الوطن العربي، فضلًا عن إدارة البنى التحتية اللازمة لها كالموانئ بطرق تقليدية، وعدم اكتمال الخطط التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من الدول العربية. فضلًا عن العديد من التحديات التقنية وغير التقنية التي تواجه التجارة الإلكترونية.[22]

المطلب الثاني

واقع استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي في الكويت وسلطنة عُمان

الفرع الأول

واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان

شهدت سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي خاصة في القطاع الحكومي والاقتصادي؛ وذلك لهدف تعزيز التحول الرقمي وتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040 لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

وفي سبيل تنظيم استخدام هذه التقنيات سعت سلطنة عُمان إلى إطلاق عدد من المبادرات الوطنية التي تهدف إلى تطوير منظومة الذكاء الاصطناعي، مثل: السياسة الوطنية للاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي.[23] كما تم تطوير مشاريع تقنية مثل: النموذج اللغوي العُماني الكبير (المعين) والذي يهدف إلى تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي باللغة العربية واللهجة المحلية.[24]

---

[21] ع. ا. بيومي، فالتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية: أبعاد قانونية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر.(2024) .

[22] مختار مزقيش، وآخرون. الأبعاد والتحديات القانونية للتجارة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للدراسات القانونية. (2024).

[23] وكالة الأنباء العُمانية.. السياسة الوطنية للاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان(2024).

[24] وكالة الأنباء العُمانية.. إطلاق النموذج اللغوي العُماني الكبير «المعين» ومبادرات الذكاء الاصطناعي(2024).

أما على مستوى الاقتصاد الرقمي نجد مشروع (منطقة الذكاء الاصطناعي والمثلث الرقمي) الذي تم الإعلان عنه ضمن معرض التكنولوجيا (كومكس) والذي يهدف إلى جذب الاستثمارات التقنية وتطوير البيئة الرقمية.[25]

كل ذلك يوضح مدى اهتمام سلطنة عُمان بتحسين جودة الخدمات وتطوير البنية التحتية الرقمية وبناء قدرات وطنية قادرة على الابتكار في هذا المجال، مع التركيز على الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتقنيات الحديثة.

الفرع الثاني

واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في الكويت

خلال السنوات الأخيرة شهدت دولة الكويت اهتمامًا متزايدًا بتقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والاقتصادية، وتحقيقًا لأهداف رؤية الكويت 2035 والتي يتمحور هدفها في بناء اقتصاد معرفي يقوم على الابتكار والتكنولوجيا، حيث بدأت بالفعل الحكومة والمؤسسات في دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي لهدف تحسين الخدمات وتعزيز الإنتاجية.[26]

فنجد مثلًا إنشاء مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي التابع للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات،[27] والذي تم إطلاقه بالشراكة مع شركة مايكروسوفت لهدف دعم الجهات الحكومية في تطوير وتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي، يسعى هذا المركز إلى تمكين المؤسسات الحكومية والقطاع النفطي من استخدام تقنيات تحليل البيانات والتعلم الآلي لتحسين الأداء المؤسسي.

كما يتم توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات الأمن والخدمات العامة؛ مثلا حين أعلنت الجهات الأمنية في الكويت عن استخدام سيارات دوريات أمنية مزودة بأنظمة ذكاء اصطناعي تساعد على تحليل البيانات والمراقبة الذكية وتعزيز سرعة الاستجابة للحوادث، وهو ما يمثل خطوة نحو تطوير منظومة الأمن الذكي في الدولة.[28]

---

[25]. وكالة الأنباء العُمانية.. مشروع منطقة الذكاء الاصطناعي والمثلث الرقمي في سلطنة عُمان(2024).

[26]. الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت. مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي.

[27]. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة العمل الحكومي.

[28]. وزارة الإعلام الكويتية. استخدام الذكاء الاصطناعي لخدمة ذوي الإعاقات البصرية.

أيضًا بدأ استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات اجتماعية وخدمية مثل تطوير أدوات تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية على الاعتماد على أنفسهم والمشاركة في الحياة اليومية والعمل والتعليم.[29]

بناء على ذلك يرى الباحث بأن الكويت اتسمت بالتوسع التدريجي في شتى المجالات من تعليم ومجتمع وجامعات وخدمات، وعملت على تطوير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الابتكار التقني بما يساهم في دعم الاقتصاد الرقمي.

الفرع الثالث

مقارنة بين التجربتين العُمانية والكويتية في استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي

من خلال المقارنة بين التجربتين ومما سبق ذكره في البحث يظهر لنا وجود تشابه عام نحو التوجه للتحول الرقمي؛ ولكن هناك بعض الفروقات الجوهرية في طبيعة المبادرات وأولويات التطبيق، ونوجزها في الآتي:

أولًا: من حيث التوجه الإستراتيجي والتخطيط الحكومي: ركزت سلطنة عُمان على إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن خطط التحول الاقتصادي المرتبطة بـ **رؤية عُمان 2040**، حيث أطلقت الحكومة مبادرات وطنية تهدف إلى توطين تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير الاقتصاد الرقمي. ومن أبرز هذه المبادرات مشروع **Oman GPT** وهو نموذج لغوي وطني يهدف إلى رفع كفاءة العمل الحكومي. [30]

أما في الكويت، فهي تركز أكثر على الشراكات التقنية والتحول الرقمي المؤسسي، وذلك من خلال التعاون مع الشركات العالمية، مثل: الشراكة بين الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وشركة مايكروسوفت لدعم الابتكار الرقمي وتسريع استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات ضمن إطار رؤية الكويت 2035.[31]

ثانيًا: من حيث مجالات التطبيق العملي، تتجه سلطنة عُمان إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخدمية مثل تحليل البيانات البيئية والجيولوجية، والخدمات الصحية الرقمية، وإدارة البيانات الحكومية الذكية، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة المتخصصة في التقنيات المتقدمة. وقد

---

29. Times of India. Kuwait rolls out AI surveillance patrol cars in high tech security overhaul (2025).

30. وكالة الأنباء العُمانية. مبادرات سلطنة عُمان في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي(2024) .

31. وكالة الأنباء الكويتية (كونا).. مبادرات الكويت في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ضمن رؤية الكويت 2035(2023) .

خصصت الحكومة استثمارات متزايدة لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي ضمن مبادرة (AI Economies) في المقابل،[32] تركز دولة الكويت بدرجة أكبر في التحول الرقمي المؤسسي والتقني، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات التكنولوجية، وتنظيم المؤتمرات والبرامج التدريبية لنشر ثقافة الذكاء الاصطناعي في كل القطاعات.

ثالثًا: من حيث مستوى التقدم المؤسسي، حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، حيث تقدمت عدة مراكز في مؤشر الجاهزية العالمي للذكاء الاصطناعي الصادر عنOxford Insights، ما يعكس تطور السياسات الوطنية والبنية المؤسسية الداعمة للتقنيات الرقمية.[33]

لذا يرى الباحث بأن التجربة العُمانية تتميز بالتركيز على بناء منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي وتوطين التقنيات المتقدمة، في حين تميل التجربة الكويتية إلى تعزيز الشراكات الدولية وتسريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في المنهج، فإن البلدين كليهما يسعيان إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة الخدمات وتعزيز الابتكار في بيئة الأعمال.

[32]. وكالة الأنباء العُمانية، مبادرات سلطنة عُمان في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي(2024).

[33]. Oxford Insights. Government AI Readiness Index 2023.

المطلب الثالث

مستقبل خدمات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكويت وسلطنة عُمان

إن الذكاء الاصطناعي سوف يدخل عن قريب وبقوة في كل المجالات والوظائف والمهمات ليست فقط التي تعتمد تكرار خطوات محددة أو تعتمد قواعد منطقية؛ بل إن الذكاء الاصطناعي بدأ بالفعل في الدخول إلى الوظائف والمهمات التي تحتاج الخبرات المتراكمة وتحتاج القدرة على الاستنتاج والاستنباط.

"لقد ولت تلك الأيام التي يتم فيها استخدام الآلات للتكرار، والعمل الرتيب، والعمل التكراري، إن الآلات تزداد ذكاء يومًا بعد يوم، لقد رأيت بالفعل بعض الأمثلة التي يمكن للآلات التي تدعمها على سبيل المثال أن تهزم أبطال البشر في الألعاب. لكن من المؤكد أن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على الألعاب فقط؛ في الواقع، الذكاء الاصطناعي يزعزع كل مجال، واحدة من المناقشات الغريبة والمنشورة على الويب هي كيف سيؤثر الذكاء الاصطناعي على الوظائف".[34]

وعلى ضوء ما سبق نتوقع في المستقبل القريب جدًا وخلال بضع سنين، انتشار تقنية الذكاء الاصطناعي في الكويت وسلطنة عُمان في قطاعات النقل والتوصيل والتعليم والصحة والترفيه وكل القطاعات؛ بل قد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث تقوم بعض الشركات العالمية ببحوث وتجارب متقدمة جدًا للقيام بزرع شرائح إلكترونية معتمدة على الذكاء الاصطناعي في أدمغة البشر لزيادة الإنتاجية لدى البشر.

" حيث إنه في آخر عرض تقديمي عام لشركة "نيورالينك" قبل أكثر من عام عرضت الشركة تجربة على قرد نجح في لعب واحدة من ألعاب الحاسوب عبر التفكير بمفرده بفعل شريحة مخ".[35]

---

[34] دكتور عبد الله موسى، ودكتور أحمد حبيب بلال، كتاب الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر الفصل العاشر ص 140.

[35] خبر على منصة الجزيرة الإخبارية بتاريخ 2022/12/1 بعنوان "أيلون ماسك يتوقع بدء زرع شرائح في رؤوس البشر خلال 6 ستة أشهر".

الفرع الأول

مستقبل الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان

يتجه مستقبل الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان نحو دمج أوسع في الاقتصاد الرقمي ودعم التنمية المستدامة في ضوء إستراتيجيات وطنية تهدف لوضع البلاد في مصاف الدول المتقدمة في استخدام التكنولوجيا الذكية. فقد أطلقت السلطنة البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة الذي يركز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، إضافة إلى بناء بنية تحتية تقنية متطورة تعزز الابتكار وتطوير الحلول الذكية. وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة تشمل: تشجيع تبني الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية، وتوطين التكنولوجيا، وحوكمة التطبيقات بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس التزام الدولة باستخدام الذكاء الاصطناعي كأداة رئيسة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية في المستقبل.[36]

الفرع الثاني

مستقبل الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت

يشهد مستقبل الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت تطورًا مهمًا ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025–2028)[37] التي تهدف إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة، وربطها برؤية Kuwait Vision 2035 لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.[38]

ترتكز هذه الإستراتيجية على تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير مهارات الكوادر الوطنية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لهدف تطبيق هذه التقنيات في مجالات الإدارة الحكومية، والرعاية الصحية، والطاقة، والتعليم، والنقل، وغيرها من القطاعات الحيوية. وتسعى الكويت من خلال هذه الخطة إلى تحويل الذكاء الاصطناعي إلى محرك أساسي للنمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات، مع التركيز على الاستخدام المسؤول والآمن للبيانات والخوارزميات. كما يشمل المستقبل تعزيز بيئة الابتكار، ودعم

---

[36]. سلطنة عُمان، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة (2023).

[37]. Digital Watch. Kuwait National AI Strategy (2025–2028).

[38]. Kuwait Government. Kuwait Vision 2035 : New Kuwait Development Plan. (2023).

المشاريع الناشئة التي تعتمد الذكاء الاصطناعي، وجذب الاستثمار في هذا المجال لتطوير منظومة تقنية وطنية متقدمة.

الفرع الثالث

مقارنة مستقبلية بين البلدين وفرص التطوير

يرتبط مستقبل الذكاء الاصطناعي في كلّ من سلطنة عُمان ودولة الكويت برؤى وطنية تستهدف تعزيز التحول الرقمي ودعم الابتكار التكنولوجي، إلا أن هناك اختلافات واضحة في وتيرة التنفيذ، وتركيز السياسات، وفرص التطوير بين البلدين. في عُمان، يتركز الاهتمام بشكل واضح على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز قدرات الجهات الحكومية والخاصة على تبني التقنيات الذكية، ما ينعكس على دخول المشاريع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في قطاعات متعددة، مثل: الخدمات الحكومية الإلكترونية، والرعاية الصحية، والتحليلات الاقتصادية. وقد أطلقت السلطنة مبادرات وطنية تهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي كأداة أساسية في دعم التنمية المستدامة، مع تركيز قوي على بناء قدرات القوى العاملة الوطنية في المجال الرقمي. أما في الكويت، فتشير التوجيهات الإستراتيجية إلى تركيز متوازن بين تطوير البنية التقنية الوطنية وبين دمج الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص بشكل عملي، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات المالية والتعليم.

كما ترتبط إستراتيجية الذكاء الاصطناعي في الكويت ارتباطًا وثيقًا بـ رؤية الكويت 2035 التي تؤكد على بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، الأمر الذي قد يدفع نحو تسريع الاستثمارات في الشركات الناشئة والمشاريع التقنية التي تعتمد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتسويق المنتجات.

من منظور المقارنة المستقبلية، تبدو فرص التطوير في البلدين كليهما كبيرة، لكن تختلف الأولويات والأساليب؛ ففي عُمان يمكن استثمار المبادرات الوطنية في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق المشاريع التطبيقية في قطاعات مثل الخدمات الحكومية والتحليلات الذكية. بينما في الكويت، تمتلك الدولة فرصة لتسريع الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الشركات التقنية الناشئة لتكون قادرة على المنافسة في بيئة التجارة الرقمية الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإن البلدين كليهما يتشاركان في الحاجة إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم الذكاء الاصطناعي، وتطوير سياسات للحوكمة وحماية البيانات، وتبني معايير واضحة للتعامل مع المخاطر المستقبلية، ما يؤسس لبيئة مواتية توازن بين دعم الابتكار وحماية المستهلك في العصر الرقمي.

المبحث الثاني

الآثار القانونية لاستخدام خدمات الذكاء الاصطناعي في الشركات وتسوية المنازعات

المطلب الأول

الآثار القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات والمنتجات

إن الآثار القانونية الناجمة عن استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمة أو منتج للجمهور هي آثار كبيرة جدًا ومتشعبه للغاية؛ حيث تحدث تغييرًا جذريًا في تحديد نطاق المسؤولية. حيث يتصدر السؤال الكبير من المسؤول عن أفعال وقرارات المعدات والإضافات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي؟

ما هو التوصيف القانوني الدقيق لشخصية الروبوت؟ أو الإضافة التي تعتمد الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات وتنفيذها، هل هي شخصية قانونية طبيعية أم شخصية قانونية اعتبارية؟

وكما نعلم فإن الذكاء الاصطناعي يشترك في إنشاءه ككيان أكثر من شخص (مثل المنتج والمبرمج) فضلًا عن استخدامه من قبل المالك، فعندما يحدث الضرر يضطر الضحية للبحث عن المسؤول، وهو ما يدفعنا للقول بأنه يتعين معاملة كيانات الذكاء الاصطناعي كشخصيات قانونية، لإخضاعهم للمساءلة القانونية مثل الشركات، وهذا من شأنه تعزيز النظام القانوني الحالي لمواجهة التحديات التي يمكن أن يثيرها الذكاء الاصطناعي، وذلك عن طريق إعداد النظام القانوني الحالي للتغير التكنولوجي وتمكين تلك الكائنات من التفاعل مع البشر وإفادتهم .

وهناك حالات تقع مسؤولية الأخطاء فيها والمسؤولية على عاتق مستخدم أداة الذكاء الصناعي، مثال على ذلك قضية تشكل(مبدأ إساءة الاستخدام) "قضية Glorvigen v. Cirrus Design Corporation والتي تتعلق بحادثة طائرة من طراز **Cirrus SR22** حيث رفعت عائلة الطيار دعوى ضد شركة الطيران تتضمن الدعوى أن الشركة لم توفر تدريبًا كافيًا على استخدام نظام الطيار الآلي، وقضت المحكمة بأن الشركة المصنعة غير مسؤولة عن تدريب الطيارين على تشغيل الطائرة.وأكدت أن المسؤولية تقع على الطيار إذا أساء استخدام الأنظمة الآلية أو أخطأ في تشغيلها".[39]

إذًا فإن الآثار القانونية الناجمة عن استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي متنوعة ومتسعة وتزداد تنوعًا واتساعًا يومًا بعد يوم حسب زيادة تنوع واتساع وتطور خدمات الذكاء الاصطناعي في واقعنا المعاصر.

[39] قضيةGlorvigen v. Cirrus Design Corporation ، المحكمة العليا لولاية مينيسوتا، (2012).

ولفهم هذه الآثار القانونية بصورة أوضح، يمكن تناولها من خلال بيان المسؤولية المدنية والتجارية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، ثم التطرق إلى الإشكالات المرتبطة بصعوبة تحديد المسؤولية وتعدد الأطراف في بيئة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

المسؤولية المدنية والتجارية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

المسؤولية المدنية تعني التعويض عن الأضرار الناتجة عن استخدام أو تشغيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (سواءً أضرّت الأشخاص أم الممتلكات)، وتشمل: المسؤولية العقدية والتقصيرية، وتحدث المسؤولية العقدية عندما يكون هناك علاقة تعاقدية بين أطراف، وتفشل أنظمة الذكاء الاصطناعي في الوفاء بالالتزامات، أما المسؤولية التقصيرية فهي تنتج عندما تسبّب أنظمة الذكاء الاصطناعي ضررًا لشخص أو ممتلكات بدون علاقة عقدية. ولكن يصعب تحديد المسؤولية كما جاء في إحدى الدراسات القانونية العربية، التي وضحت أن التعقيد في تحديد المسؤولية يبرز بسبب استقلالية بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي وصعوبة تتبع الخطأ البشري أو التقني.[40]

كما وضحت أبحاث أخرى مدى صعوبة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة لتحمّله المسؤولية، وبالتالي تقع المسؤولية غالبًا على: مطوِّر النظام، ومشغِّل النظام، ومالك أو مستخدم النظام.[41]

هذه النقاشات القانونية الدولية تُظهر صعوبة تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية على أنظمة تقنية معقدة.

وفي ظل الترتيبات القانونية في سلطنة عُمان نجد أنها اعتمدت سياسة حكومية حديثة لحوكمة الذكاء الاصطناعي؛ حيث إنه في أبريل 2025، أصدرت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بعُمان " السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي"، التي تتضمن: تقييمات دورية لأداء أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضرورة رقابة بشرية على القرارات الحرجة، وحماية البيانات الشخصية واتّباع أفضل الممارسات الأمنية، وعلى الرغم من أن هذه السياسة مهمة، إلا أنها ليست تشريعًا ملزمًا

[40] نور خالد عبد الرزاق، دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، (2024).

[41] دينا ياسر محمد أبو خطوة، القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية عن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي (رسالة ماجستير). جامعة العلوم التطبيقية الأردنية، (2024).

بحكم القانون (كما هو واضح من الوثيقة)؛ بل هي إطار توجيهي لتعزيز الاستخدام المسؤول والتقليل من المخاطر.[42]

إذًا حتى الآن، تعتمد سلطنة عُمان سياسات توجيهية بدون تشريع واضح للذكاء الاصطناعي نفسه، لكن السياسات الحالية تُحاول ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول وتؤكد إشرافًا بشريًا عند حدوث خطأ.

أما في دولة الكويت فقد اعتمدت إستراتيجية وطنية لم يكتمل تنظيمها التشريعي بعد، فهي في مرحلة التطوير التشريعي **لـ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025-2028**، التي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي واسع للذكاء الاصطناعي في المستقبل، بما يشمل: حوكمة الاستخدام، وحماية البيانات، ومعايير السلامة؛ ولكن الإستراتيجية نفسها لم تُترجم بعد إلى قانون شامل يحكم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر،[43]وعلى الرغم من عدم وجود قانون خاص للذكاء الاصطناعي، توجد قواعد قائمة تُستخدم في تحديد المسؤولية المدنية والتجارية عند وقوع أضرار،[44] وتشمل:

1. **القانون المدني الكويتي:** (Decree Law No. 67 of 1980) يُطبق مفهوم المسؤولية عن الأشياء تحت السيطرة؛ بحيث يكون مالك أو مشغِّل الذكاء الاصطناعي مسؤولًا إذا سبّب ضررًا، وقد يكون من المطلوب إثبات أن الضرر كان خارجًا عن إرادته فقط في حالات القوة القاهرة .
2. **قانون المعاملات الإلكتروني:** يعترف بالعقود التي تُبرم بوساطة وكيل إلكتروني أو نظام يعمل تلقائيًا، ما يجعل العقود ونشاطاتها التجارية التي تقوم بها أنظمة الذكاء الاصطناعي ملزمة قانونيًا .
3. **قوانين حماية البيانات والجرائم الإلكترونية:** تخضع معالجات البيانات عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي لمتطلبات موافقة المستخدم وحماية البيانات، وكذلك تُجرّم الاستخدام غير القانوني للبيانات.

إذًا يظهر من القوانين المذكورة أنه في حالة تسبب نظام الذكاء الاصطناعي بضرر تجاري أو مالي؛ فإن التعويض غالبا يقع على الشركة المشغلة أو المطورة.

---

42. السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي – وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات (سلطنة عُمان)، (2025).

43. AI Regulations in the Gulf Cooperation Council Member States — تحليل تطورات السياسات في دول الخليج (soft law) التنظيمية للنواحي.

44. التحليل القانوني لمسؤولية الذكاء الاصطناعي في الكويت – نظرة على الأطر القائمة من قانون مدني، جرائم إلكترونية، ومعاملات إلكترونية.

والفرق بين المسؤولية المدنية والتجارية يتضح فيما يأتي:

1. المسؤولية المدنية تركز على التعويض عن الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي سواء أكانت أضرارًا مادية أم أضرارًا تتعلق بالسمعة والمصلحة، ويمكن أن يستند فيها القضاء إلى قواعد المسؤولية التقليدية، ولكن أشارت بعض البحوث إلى أن المسؤولية التقليدية وحدها قد لا تكفي لمواجهة أنظمة مستقلة أو معقدة ما يشير إلى ضرورة تطوير تشريعات خاصة.[45]
2. أما المسؤولية التجارية فهي تركز على العقود الإلكترونية بوساطة الذكاء الاصطناعي، وحماية المستهلك من الأخطاء التي تنتج عن الخدمات والمنتجات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي؛ لأن أي خطأ في تنفيذ معاملة أو أداء خدمة قد يؤدي إلى دعاوى مالية وتعويضات تجارية تقع على المؤسسة التي استخدمت هذا النظام.

ولكن لا يمكن تجاهل أن هناك بعض التحديات في ظل التشريعات الحالية التي تتمثل فيما يلي:

1. غياب قانون واضح للذكاء الاصطناعي، وقد لاحظنا ذلك في كل من سلطنة عُمان والكويت، حيث إنهما لا يمتلكان حتى الآن قانونًا شاملًا للذكاء الاصطناعي يحدد مسؤولية كل من المطور والمستخدم والجهات التجارية بشكل واضح ومباشر، وتحديد من المسؤول عن الخطأ؟

   على الرغم من أن بعض الدراسات طرحت مفهوم النائب الإنساني الذي يتحمل مسؤولية أفعال النظام؛ ولكن ما يزال هذا المفهوم غير ثابت قضائيا. [46]
2. إن مجال الذكاء الاصطناعي في ازدياد وبالتالي فهو يتطلب تحديث للقوانين المدنية والتجارية لتشمل نطاقات المسؤوليات الجديدة.

[45]. نور خالد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص4.

[46]. العبري، أحمد بن سليمان، قانون الذكاء الاصطناعي. جريدة الرؤية، سلطنة عُمان، 12 مارس (2022).

الفرع الثاني

صعوبة تحديد المسؤولية وتعدد الأطراف في بيئة الذكاء الاصطناعي

إن مسألة تحديد المسؤولية القانونية في بيئة الذكاء الاصطناعي تعد من أبرز التحديات المعاصرة ويعود السبب إلى تعدد وتداخل الأطراف في تصميم وتشغيل الأنظمة الذكية بالإضافة إلى طبيعتها التقنية المعقدة.

فإذا نظرنا إلى منظومة الذكاء الاصطناعي نجدها تشمل مجموعة من الأطراف، مثل: المبرمج، والمطور، والشركة المنتجة، والمستخدم أو المشغل ومزود البيانات.

ويؤدي هذا التعدد إلى تداخل الأدوار وصعوبة تحديد من الذي يتحمل الخطأ عند حدوث الضرر، ولكن أشارت بعض الدراسات[47] إلى أن تحديد المسؤولية يقتضي أولًا تحديد الطبيعة القانونية للنظام؛ هل هو شيء أم كيان مستقل؟ وفي كل الأحوال هو أمر ما زال محل جدل ونقاش.

أيضا من ضمن أسباب صعوبة تحديد المسؤولة هو استقلالية الأنظمة الذكية؛ حيث إن بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تتخذ قرارات بشكل شبه مستقل؛ ما يؤدي إلى ضعف السيطرة البشرية المباشرة وصعوبة إثبات الخطأ البشري، وقد أكدت بعض الدراسات القانونية أن القواعد التقليدية التي يعتمد عليها في تحديد المسؤولية لم تعد كافية بسبب قدرة الأنظمة على التصرف بإرادة شبه مستقلة.[48]

أخيرا قد ترجع أيضًا صعوبة تحديد المسؤولية إلى وجود غموض في تحديد الخطأ؛ حيث إن الضرر يمكن أن يكون ناتجًا عن خلل برمجي أو خطأ في البيانات أو سوء استخدام من قبل المستخدم، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توزيع المسؤولية بدلًا من تركيزها في طرف واحد، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الأطر القانونية الحالية لم تصمم لمواكبة هذا التعقيد التكنولوجي الحديث.[49]

وبالنظر إلى كل من سلطنة عُمان والكويت نجد أن المسؤولية القانونية في كل منهما ما زالت تبنى على القواعد التقليدية على الرغم من تطور التكنولوجيا، ففي عُمان مثلا نجدها تعتمد قوانين عامة مثل

---

47. صالحي مازندراني، مهند والشهيلي، كيفية تحديد المسؤولية عن أضرار الإنسان الآلي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (2024).

48. إخلاص بنت حارب الحراصية، (2026) حوكمة الذكاء الاصطناعي. مجلة الدراسات الفقهية والقانونية، سلطنة عُمان.

49. نبأ ساهي جيجان، الذكاء الاصطناعي وتحدياته القانونية في مجال تكنولوجيا المعلومات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (2025).

قانون المسؤولية المدنية وقانون حماية البيانات الشخصية (2022)، وعلى الرغم من أنه لا يوجد قانون خاص بالذكاء الاصطناعي حتى الآن إلا أن هناك توجهات حديثة نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي.

أما في الكويت فهي تعتمد القانون المدني الكويتي، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقوانين الجرائم الإلكترونية، وعلى الرغم من أنه لا يوجد قانون خاص شامل للذكاء الاصطناعي؛ إلا أنه من الملحوظ أن هناك محاولات ساعية للعمل على إستراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي.

على ضوء ما سبق ذكره نجد أن المشكلة الأساسية ليست في غياب التشريع فقط؛ بل في تعدد الأطراف وصعوبة إثبات الخطأ، لذلك يجب أن يتجه الفقه القانوني إلى ضرورة وضع تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي، وتحديد مسؤولية كل طرف بشكل واضح وتطوير مفهوم المسؤولية المشتركة أو الموزعة.

المطلب الثاني

المبادئ القانونية المنظمة للمسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

تطبيق القواعد القانونية الحالية في القانون المدني والتجاري

هل بالفعل المبادئ القانونية والقواعد العامة الموجودة في المسؤولية المدنية كافية لضبط إجراءات التقاضي في حالات الذكاء الاصطناعي؟ أم أن الذكاء الاصطناعي في نسخته الحالية المتطورة أكثر تعقيدًا وتعمقًا في حياتنا؛ بل وأكثر استقلالية وقدرة على اتخاذ وتنفيذ القرار منفردًا دون الرجوع الى المالك، أو المشغل بشكل يجعل المالك أو المشغل ينبهر ويتعجب في كثير من الأحيان من القرارات أو الأفعال التي تقوم بها أداة الذكاء الاصطناعي التي يملكها.

يرى البعض من الفقهاء– أن القواعد العامة المنصوص عليها في المسؤولية المدنية كافية للإحاطة بمختلف حالات الخطأ والضرر الناجم عن أنظمة الذكاء الاصطناعي،[50] بينما يرى جانب آخر من الفقهاء[51] إن هذا التبسيط للأمور، وتطبيق القواعد العامة المنصوص عليها في نطاق المسؤولية المدنية، فيهِ تجاهل للتطور الحاصل للذكاء الاصطناعي، نتيجة اقتحامه لعالم القانون، ناقلًا أنظمة الذكاء

50. Singh, S. Attribution of Legal Personhood to Artificially Intelligent Beings. Bharati Law Review, July–September. (2017), p.199.

51. Soyer, B. & Tettenborn, A. Artificial intelligence and civil liability—do we need a new regime? International Journal of Law and Information Technology. (2023).

الاصطناعي، من حيز الاشياء، إلى حيز الأشخاص، حيث ذهب الفريق الأول من الفقه، إلى القاعدة العامة في المسؤولية العقدية بأن "العقد شريعة المتعاقدين"، وكذلك القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية عن الأشياء، وضمان العيوب الناشئة عن سوء التصنيع، حيث تضمن هذه القواعد مختلف حالات الخطأ والضرر.

كما يمكن تكييف المسؤولية التقصيرية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانون العُماني استنادًا إلى القواعد العامة للمسؤولية المدنية، حيث تُنسب المسؤولية إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تكون له السيطرة أو الإشراف على النظام الذكي، وذلك على أساس النظريات التقليدية، إلى حين تدخل المشرّع بوضع تنظيم خاص يواكب التطور التقني في هذا المجال. [52]

أن القواعد العامة المنصوص عليها في نطاق المسؤولية المدنية قد تحقق الفصل في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، غير أنها تحتاج جهدًا كبيرًا ومضاعفًا لتحقيق عملية التقصي والتثبت وتكييف الحالة القانونية.

وفيما يلي مقارنة لبعض النصوص القانونية ذات الصلة من القانون الكويتي والقانون العُماني:

أولًا: القانون الكويتي

تنص المادة (227) من القانون المدني الكويتي، والتي تنص على أن (أي شخص يتسبب في ضرر لشخص آخر بفعله غير المشروع يجب أن يعوض سواء أكان ذلك بسبب خطأ أم أنه تسبب في ذلك بنفسه بالفعل. [53]

ثانيًا: القانون العُماني

تنص المادة (176) من قانون المعاملات المدنية العُماني على النحو الآتي: (كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو كان غير مميز بالتعويض)[54]

وبمقارنة النصين يتبين الاتفاق على أن قيام المسؤولية يجب أن تتوافر فيه ثلاثة أركان تتمثل في:

الخطأ، والضرر، العلاقة السببية ما بين الفعل والضرر.

---

[52]. الشكيري، عبد العزيز بن عبد الله بن خلفان، المسؤولية التقصيرية عن أضرار الإنسان الآلي الذكي في القانون العُماني. مجلة القانون والأعمال الدولية.(2025) .

[53]. القانون المدني الكويتي.

[54]. قانون المعاملات المدنية العُماني.

ومن هنا يتبين أن المبادئ العامة التي يمكن استخدامها في التعامل مع الذكاء الاصطناعي شبه متطابقة ومتفقه على أركان قيام المسؤولية من الخطأ والضرر والعلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر، وهذه الأركان في رأي بعض الفقهاء كافية للتعامل مع ما قد ينتج من ضرر في حال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات والمنتجات.

إلا أن البعض يعتقد أن الذكاء الاصطناعي وصل لدرجة كبيرة من التعقيد والعمق الذي يستدعي وجود نصوص مستقلة ومتخصصة لتحقيق دقة وسرعة الفصل.

الفرع الثاني

مدى الحاجة إلى تشريعات خاصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي

أولًا: التوجه العالمي نحو إصدار تشريعات تنظم الذكاء الاصطناعي

توجد حالة من الاتجاه نحو إصدار تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي في العواصم الكبرى في العالم. حيث" اتخذت الحكومة الأميركية خطوة أولى نحو تنظيم قطاع الذكاء الاصطناعي تتيح للبيت الأبيض وضع كوابح على التقنيات الجديدة، مثل "تشات جي بي تي".

ووجهت وزارة التجارة الأميركية دعوة للجهات الفاعلة في هذا القطاع لتقديم مساهمات لإدارة الرئيس (جو بايدن) من أجل إعداد تصور حول أنظمة خاصة بالذكاء الاصطناعي.[55]

كما ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن المشرعين في الاتحاد الأوروبي يفكرون في منح المنظمين سلطات جديدة للتحكم في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تلك التي تقف وراء (Chat GPT).

وتعتزم مجموعة من المشرعين في الاتحاد الأوروبي نشر رسالة مفتوحة، مفادها أنهم لاحظوا كيف تتطلب المساحة الجدية مجموعة من القواعد المخصصة لأدوات الذكاء الاصطناعي القوية ذات الأغراض العامة. ووفقًا لنسخة من الخطاب اطلعت عليها "وول ستريت جورنال، كتب المشرعون: "مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي القوي، نرى الحاجة إلى اهتمام سياسي كبير"، كما تهدف المسودة الجديدة، التي أُطلق عليها اسم قانون الذكاء الاصطناعي، إلى إضافة أحكام إلى مشروع القانون تركز على "توجيه تطوير ذكاء اصطناعي قوي للغاية في اتجاه محوره الإنسان وآمن وجدير بالثقة. [56]

---

[55]. "خبر على منصة العربية الإخبارية بعنوان "أميركا تدرس وضع قوانين تنظم أدوات الذكاء الاصطناعي".

[56]. خبر نقلًا عن وول ستريت جورنال.

ثانيًا: التشريعات والمبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في الكويت وسلطنة عُمان

صدر في الكويت القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية. وهو يعد تمهيدًا كبيرًا ومهمًا أمام تشريعات الذكاء الاصطناعي المستقبلية؛ حيث ينظم هذا القانون المعاملات الإلكترونية بشكل شامل وتفصيلي.[57]

كما صدر في الكويت القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ ويعد هذا القانون تمهيدًا جيدًا للقوانين المستقبلية التي سوف تصدر لتنظيم المسؤولية المدنية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.[58]

وتحتاج مكتبة التشريعات الكويتية إلى البدء في إصدار القوانين الخاصة بالذكاء الاصطناعي في أسرع وقت؛ حيث إن السوق الكويتية من أكثر أسواق دول الخليج نشاطًا وحداثة، وبالفعل بدأت مؤسسات كويتية في استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعلي. مثالًا على ذلك ما جاء على جريدة الأنباء الكويتية: " ارتدت «فضة» قميصًا أبيض وسترة سوداء قائلة بلغة عربية فصيحة «أنا فضة أول مذيعة في الكويت تعمل بالذكاء الاصطناعي في مؤسسة كويت نيوز الإعلامية. ما نوعية الأخبار التي تفضلونها؟ لنسمع آراءكم».

وقال المدير الشريك لصحيفة «كويت نيوز» ونائب رئيس تحرير جريدة «كويت تايمز» عبد الله بوفتين إن «فضة» قيد التجربة «للاستفادة من مزاياها في صناعة المحتوى الجديد والمبتكر». [59]

ولذلك تظهر الحاجة الشديدة جدًا لتشريعات جديدة خاصة لتنظيم خدمات ومنتجات الذكاء الاصطناعي في الكويت.

أما في سلطنة عُمان فقد صدر القرار رقم 2020/417 بإصدار لائحة تنظيم ممارسة نشاط الطيران والأعمال الجوية بوساطة طائرة بدون طيار،[60] كما صدر بسلطنة عُمان القرار رقم 2/2022/3/2/1152 بإصدار لائحة تنظيم حقوق المنتفعين بخدمات الاتصالات، وتم وضع المادة 38 والمادة 39 في شأن الذكاء الاصطناعي على النحو الآتي:

---

57. الكويت اليوم العدد 1172 السنة الستون– القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.

58. القانون رقم 63 لسنة (2015) في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

59. خبر على المنصة الإلكترونية لجريدة الأنباء الكويتية.

60. الجريدة الرسمية العدد (1356) القرار رقم 2020/417 بإصدار لائحة تنظيم ممارسة نشاط الطيران والأعمال الجوية بوساطة طائرة بدون طيار.

1. المادة (٣٨): يلتزم المرخص له بضمان توافق سياسات جمع البيانات مع التشريعات المعمول بها في شأن حماية الطفل، ووضع قيود على جمع البيانات الشخصية للأطفال، ومعالجتها وتخزينها وبيعها، ونشرها باستخدام وسائل تقنيات المعلومات أو تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. المادة (٣٩): يلتزم المرخص له بالاستثمار في تطوير الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي للكشف عن أعمال الاعتداء الجسدي أو اللفظي أو النفسي على الأطفال عبر الإنترنت، بالتعاون مع الجهات المختصة.

كما تم في سلطنة عُمان إطلاق البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة،[61] ويعمل البرنامج بالإشراف على:

1. إعداد برنامج وطني متكامل للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة يشمل السياسات والتشريعات وبناء القدرات والبحث والابتكار والتصنيع والاستثمار وتطوير الشركات الناشئة.
2. التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة من القطاع العام والخاص والأكاديمي لمشاركة المتطلبات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة والتكامل مع المشاريع والمبادرات القائمة.
3. التواصل والتنسيق مع الجهات المحلية والدول المتقدمة والهيئات الدولية في المواضيع ذات العلاقة.

ويتضح مما سبق أن سلطنة عُمان قد بدأت بالفعل بإصدار تشريعات تخص الذكاء الاصطناعي بالفعل لكن هذه القوانين ما زالت في بدايتها وعددها محدود، ولم تغطِ بعد أغلب مجالات الذكاء الصناعي المستحدثة، ولعل وجود البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في سلطنة عُمان سيسهم في إنشاء بنية تشريعية متخصصة وقوية في المستقبل القريب.

[61] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة.

المطلب الثالث

أثر الذكاء الاصطناعي على الشركات وتسوية المنازعات التجارية

الفرع الأول

انعكاس الذكاء الاصطناعي على الشركات والأعمال التجارية

إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي شكل تحولًا كبيرًا في بيئة الأعمال، فقد أصبح عنصرًا أساسيًا في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية بين المؤسسات، وفيما يلي نناقش انعكاس الذكاء الاصطناعي على الشركات والأعمال التجارية:

أولًا: تحسين الكفاءة التشغيلية

تستخدم الشركات تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين عملياتها التشغيلية من خلال تحليل البيانات، وتطوير خدمات العملاء عبر روبوتات المحادثة، وإدارة المخزون والتنبؤ بالطلب على المنتجات. ويسهم ذلك في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية وتحسين سرعة الاستجابة للعملاء. وقد أظهرت الدراسات أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات التجارية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة وتحليل البيانات.[62]

ثانيًا: دعم اتخاذ القرار

يساعد الذكاء الاصطناعي الشركات في تحليل كميات ضخمة من البيانات التجارية واستخلاص الأنماط التي يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية، ما يمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر دقة. وتشير الدراسات إلى أن الشركات التي تعتمد التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تستطيع تحسين كفاءة العمليات واتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.[63]

ثالثًا: الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات

يسهم الذكاء الاصطناعي في اكتشاف اتجاهات السوق وتفضيلات العملاء من خلال تحليل البيانات الرقمية وسلوك المستهلكين، ما يساعد الشركات على تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تتناسب مع احتياجات السوق المتغيرة. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في التسويق الذكي وتخصيص العروض للعملاء، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الرقمية.[64]

---

62. Erik Brynjolfsson & Andrew McAfee Machine, Platform, Crowd. W.W. Norton & Company. (2017).
63. MDPI. The impact of artificial intelligence adoption on organizational decision-making. (2024).
64. Philip Kotler et al. Marketing 5.0: Technology for Humanity. Wiley. (2021).

وبلا شك تنطبق كل تلك الانعكاسات التي مرّت على الشركات والمتاجر الإلكترونية في كل من سلطنة عُمان والكويت واللتان بدأتا الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات التسويق وتحليل البيانات وخدمة العملاء وغيرها من الخدمات والأعمال التجارية.

الفرع الثاني

أثر الذكاء الاصطناعي على تسوية المنازعات التجارية

أدى التطور التقني إلى ظهور استخدامات حديثة للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني خاصة في تسوية المنازعات التجارية، ومع التطور السريع في استخدام تلك التقنيات خاصةً في المؤسسات الاقتصادية في دول الخليج مثل (سلطنة عُمان والكويت) فقد بدأت العديد من الجهات القانونية والتجارية في دراسة إمكان تعزيز هذه التقنيات في تسوية المنازعات التجارية والتحكيم الإلكتروني؛ لما توفره من سرعة في تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرار، ومن ضمن هذه الاستخدامات الحديثة ما يلي:

أولًا: التحكيم والوساطة الذكية

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تطوير منصات رقمية متخصصة في تسوية المنازعات التجارية؛ بحيث تساعد هذه الأنظمة في تحليل وقائع النزاع واقتراح حلول قانونية أولية، ما يسهم في تسريع إجراءات التحكيم وتقليل التكاليف. وفي هذا السياق، نظّم مركز الكويت للتحكيم التجاري ندوة علمية حول الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي وانعكاساته في المجال القانوني، لهدف مواكبة التطورات التقنية وتطوير آليات التحكيم التجاري.[65]

ثانيًا: تحليل المستندات والعقود القانونية

تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل العقود والمستندات القانونية واستخلاص المعلومات الأساسية وتحديد المخاطر القانونية المحتملة، وهو ما يسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتحسين كفاءة العمل القانوني داخل الشركات والمؤسسات التجارية.[66]

وفي سلطنة عُمان، بدأ الاهتمام بدراسة أثر الذكاء الاصطناعي على العمل القضائي من خلال ندوات ومبادرات رسمية تهدف إلى استشراف استخدام هذه التقنيات في تطوير منظومة العدالة وتحسين كفاءة الإجراءات القانونية.[67]

65. United Nations Commission on International Trade Law Use of Technology in Arbitration. (2021).
66. Harry Surden. Machine Learning and Law. Washington Law Review. (2014).

وعليه، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم وتسوية المنازعات التجارية يمثل أداة حديثة لتعزيز الكفاءة القانونية ودعم اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية، إلا أن تطبيقه يتطلب وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة لضمان الشفافية والعدالة ومنع التحيز في القرارات.

[67] وزارة العدل والشؤون القانونية. جهود التحول الرقمي وتطوير المنظومة العدلية في سلطنة عُمان. سلطنة عُمان، (2023).

الخاتمة

يتضح مما سبق مدى مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في إحداث نقلة نوعية كبيرة وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال الحديثة، ومن خلال الدراسة التحليلية والمقارنة لبعض الانعكاسات والقوانين ذات الصلة بين سلطنة عُمان ودولة الكويت تبين وجود توجه مشترك لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ ولكنها بحاجة ماسة لإصدار حزمة من التشريعات المتخصصة والمعنية بالذكاء الاصطناعي؛ وذلك لزيادة دقة وسرعة الفصل في القضايا التي سوف تستجد بعالم خدمات ومنتجات الذكاء الاصطناعي والتي بدأت دخول أسواق الدولتين بقوة، ووضع القوانين والمبادئ العامة التي يمكن استخدامها في الفصل في قضايا الذكاء الاصطناعي المستحدثة والتي قد تؤثر على دقة التقاضي وسرعته، وعلى الدولتين الاستفادة من الدول صاحبة الفضل السابق في هذا الأمر، كما أن إصدار تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي يحتاج للمتابعة المستمرة لمستجدات قطاع الذكاء الصناعي؛ حيث إن التطورات في هذا القطاع ضخمة ومتسارعة.

أولا: النتائج

1. كشف البحث أن استخدام الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان والكويت أدى إلى تعزيز التعاقد الإلكتروني وغياب العلاقة المباشرة بين الأطراف وتحوّلها إلى علاقة تتم عبر أنظمة رقمية ذكية.
2. أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي ساهم في التحول نحو الإثبات الرقمي بدل المستندات الورقية عبر تحليل البيانات والأنظمة الذكية.
3. أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف من خلال تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرارات الذكية.
4. تعزيز الطابع الدولي للتجارة الإلكترونية؛ حيث مكّن من الوصول للأسواق دون قيود جغرافية.
5. مكّن من تقديم الخدمات التجارية بشكل مستمر وعلى مدار الساعة، ما رفع القدرة التنافسية بين المؤسسات.
6. أظهر البحث أن التطور الإلكتروني ساهم في انتشار التجارة الإلكترونية من خلال تطور التقنيات الرقمية وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.
7. على الرغم من مزايا الذكاء الاصطناعي إلا أنه يواجه تحديات قانونية من أبرزها صعوبة التحقق من جودة السلع قبل التعاقد، إضافة إلى عدم كفاية بعض التشريعات الحالية في مواكبة التطور السريع لهذه التقنيات.

8. أدى إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني إلى ظهور وسائل حديثة لتسوية المنازعات التجارية، مثل التحكيم الإلكتروني والوساطة الذكية، ما ساهم في تسريع الإجراءات وتحقيق كفاءة أكبر، مع بقاء الحاجة إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة في كل من عُمان والكويت لضمان العدالة والشفافية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إصدار تشريعات خاصة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في كل من سلطنة عُمان والكويت، مع تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عنه بشكل واضح.
2. تطوير الأطر التنظيمية والرقابية لضمان استخدام آمن وعادل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجال التجاري وتسوية المنازعات.
3. تعزيز استخدام التحكيم الإلكتروني والوساطة الذكية في تسوية المنازعات التجارية، بما يواكب التطور التقني ويحقق سرعة الفصل في النزاعات.
4. نشر الوعي القانوني والتقني من خلال برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاعات القانونية والتجارية.
5. تشجيع التعاون بين سلطنة عُمان والكويت في مجال تبادل الخبرات وتطوير التشريعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: القوانين

1. القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية (الكويت) .
2. القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (الكويت) .
3. القانون المدني الكويتي .
4. القرار رقم 2020/417 بشأن تنظيم الطائرات بدون طيار (عُمان) .
5. قانون المعاملات المدنية العُماني .

ثانيًا: والأحكام القضائية

1. قضيةGlorvigen v. Cirrus Design Corporation ، المحكمة العليا لمينيسوتا، 2012 .

ثالثًا: الكتب العربية

1. أبا الخيل، ماجد محمد سليمان، العقد الإلكتروني، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى، 2002 .
2. أبو العلا علي النمر، المشكلات العملية والقانونية في التجارة الإلكترونية، القاهرة، 2006 .
3. برهان سمير، التجارة الإلكترونية: المفهوم والتطبيقات القانونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010 .
4. بهجت أحمد عبد التواب محمد، إبرام العقد الإلكتروني: دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009 .
5. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002 .
6. بسام شيخ العشرة، حنان مليكة، التجارة الإلكترونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018 .
7. أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2009 .
8. عبد الله موسى، أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر .

رابعًا: الرسائل الجامعية والأطروحات

1. دينا ياسر محمد أبو خطوة، المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، 2024 .
2. إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 .
3. سمية دميش، التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 .

خامسًا: الدوريات

1. إخلاص بنت حارب الحراصية، "حوكمة الذكاء الاصطناعي"، 2026 .
2. فهمان مجاهد الحنمي، "أحكام التجارة الإلكترونية"، مجلة القلم، العدد 13، 2019 .
3. عبد العزيز الشكيري، " المسؤولية التقصيرية عن أضرار الإنسان الآلي"، 2025 .
4. أحمد بن سليمان العبري، " قانون الذكاء الاصطناعي"، جريدة الرؤية، 2022 .
5. أحمد عبد الله العوضي، "العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع"، 2010 .
6. رأفت محمد العوضي، ديمة فائق وأبو لطيفة، تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري"، مؤتمر ICITB ، 2020 .
7. أبو العلا علي النمر، بحث منشور على الإنترنت .
8. عبد الفتاح بيومي، "التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 2024 .
9. نبأ ساهي جيجان، "الذكاء الاصطناعي وتحدياته القانونية"، 2025 .
10. سلمان، هيثم عبد الله، "أهمية التجارة الإلكترونية ومعوقاتها"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013 .
11. صالحي مازندراني، مهند الشهيلي، "المسؤولية عن أضرار الإنسان الآلي"، 2024 .
12. مختار مزقيش، وآخرون، " التحديات القانونية للتجارة الإلكترونية"، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية"، 2024 .
13. هبة رجب، عبد الرازق وهبه، "تسوية منازعات العقود الذكية"، *المجلة العصرية للدراسات القانونية*، رام الله، المجلد 4، العدد 11، 2026، ص 430.

سادسًا: التقارير الرسمية والمصادر الإلكترونية

1. أخبار الجزيرة، خبر إيلون ماسك، 2022 .
2. الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (الكويت)، مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي .
3. العربية، خبر تنظيم الذكاء الاصطناعي .
4. جريدة الأنباء الكويتية، خبر إلكتروني .
5. وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات (عُمان)، البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي، 2023 .
6. وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات (عُمان)، السياسة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، 2025 .
7. وزارة العدل والشؤون القانونية (عُمان)، التحول الرقمي، 2023 .
8. وزارة الإعلام الكويتية، استخدام الذكاء الاصطناعي .

9. وكالة الأنباء العُمانية، السياسة الوطنية للاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، 2024 .
10. وكالة الأنباء العُمانية، النموذج اللغوي "المعين"، 2024 .
11. وكالة الأنباء العُمانية، مشروع منطقة الذكاء الاصطناعي، 2024 .
12. وكالة الأنباء العُمانية، مبادرات الذكاء الاصطناعي، 2024 .
13. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تقارير الذكاء الاصطناعي.
14. Times of India تقرير عن سيارات المراقبة الذكية، 2025 .
15. Wall Street Journal. تقرير إخباري .

سابعًا: المراجع الأجنبية

1. Brynjolfsson, Erik & McAfee, Andrew ،Machine, Platform, Crowd ،W.W. Norton & Company 2017.
2. Digital Watch ،Kuwait National AI Strategy ،2025–2028.
3. Kotler, Philip et al. ،Marketing 5.0: Technology for Humanity ،Wiley 2021.
4. Kuwait Government ،Kuwait Vision 2035-. 2023.
5. Laudon, K. C. & Traver, C. G. ،E-commerce: Business, Technology, Society ،Pearson 2021.
6. MDPI ،Impact of AI on Organizational Decision-Making 2024.
7. Oxford Insights ،Government AI Readiness Index2023 .
8. Russell, Stuart & Norvig, Peter ،Artificial Intelligence: A Modern Approach ،Pearson Education 2010 ،نيوجيرسي، الطبعة الثالثة.
9. Singh, S. ،Legal Personhood of AI ،Bharati Law Review 2017.
10. Soyer, B. & Tettenborn, A. ،AI and Civil Liability ،International Journal of Law and Information Technology 2023.
11. Surden, Harry ،Machine Learning and Law ، Washington Law Review 2014.
12. United Nations Commission on International Trade Law ،Use of Technology in Arbitration 2021.
13. Wulandari, S. et al. ،Legal Protection for Consumers in E-Commerce ، Journal of Online Market 2025.

This work is licensed under a

Creative Commons Attribution NonCommercial 4.0

International license.